نضال العمال

عاطف حسونة السويركي..
القائد العمالي الذي لم يساوم على حقوق العمال

11 «

العدد "46" — تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني — السبت 23 آب 2025

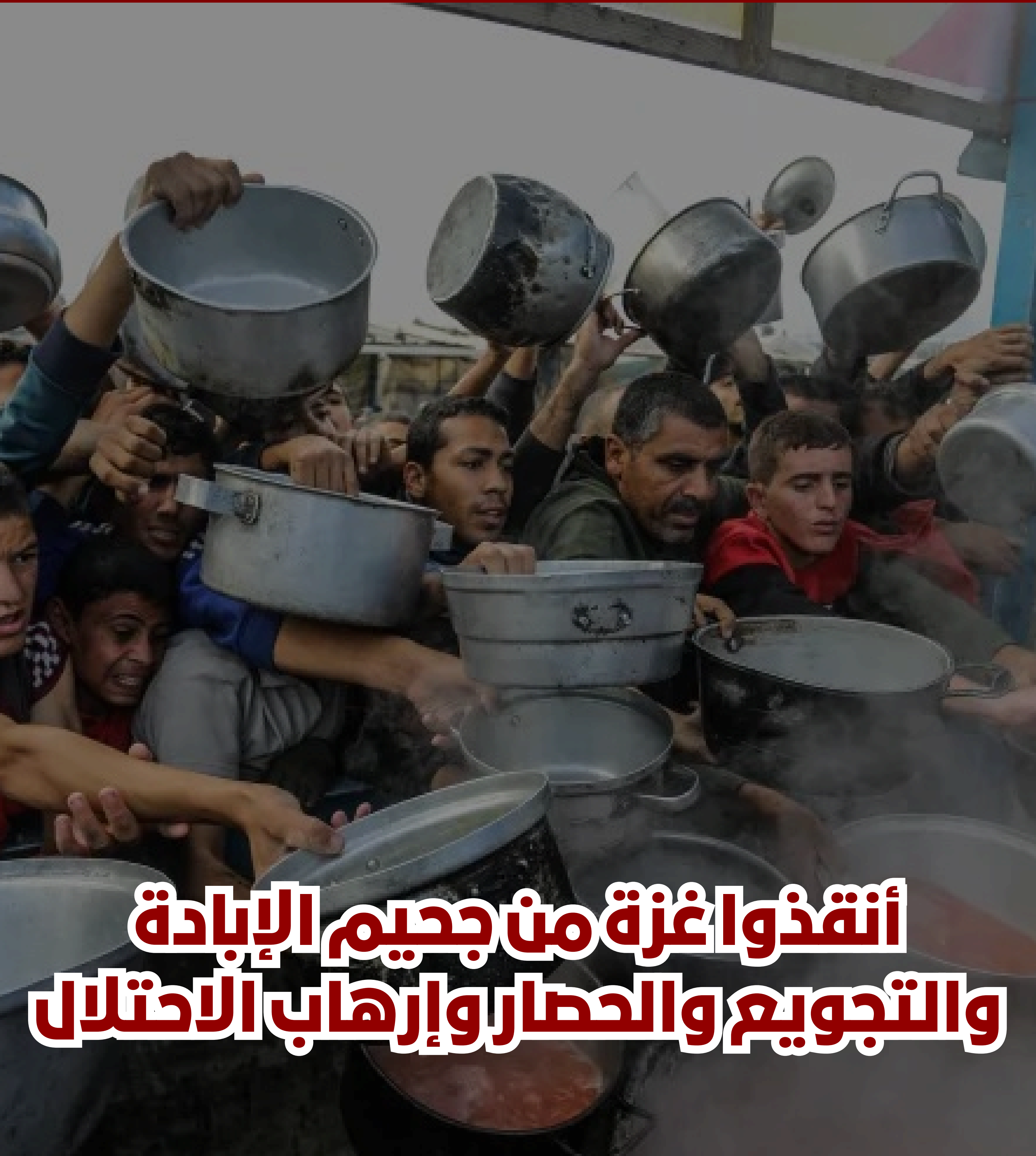

أنقذوا غزة من جحيم الإبادة والتجويع والحصار وإرهاب الاحتلال

الافتتاحية

الأجور المتآكلة وتعمّق أزمة المعيشة في فلسطين

تعيش الطبقة العاملة الفلسطينية اليوم حالةً من التدهور المستمر في أوضاعها المعيشية، حيث تتآكل أجورها الحقيقية يوماً بعد يوم في مواجهة موجات غلاء متسارعة لا هوادة فيها، وليس هذا مجرد وضع اقتصادي طارئ، بل أزمة عميقة تعكس واقعاً مأساوياً يعانيه أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، ويكشف عن هشاشة بنية اقتصاده الوطني واستمرار الظروف القاسية التي يفرضها الاحتلال وسياسات التقشف.

العمال الفلسطينيون، من يكدّون بأيديهم وأفكارهم لبناء عائلاتهم وأوطانهم، يجدون أنفسهم محاصرين في حلقة مفرغة من الفقر والحرمان، فبينما ترتفع الأسعار بوتيرة متسارعة غير مسبوقة، تتراجع القدرة الشرائية لأجورهم التي لم تعد تكفي حتى لتغطية الاحتياجات الأساسية، وهذه الزيادة الشكلية التي يعلن عنها من حين لآخر، لا تعدو أن تكون محاولات لإعطاء صورة زائفة عن تحسن الوضع، بينما الحقيقة على الأرض تقول إن الزيادة الحقيقية للأجور غير موجودة، أو لا تتناسب مع حجم الغلاء والتضخم.

يترسخ بذلك انقسام المجتمع إلى قسم صغير يحتكر الثروة ويتحكم بالأسواق، وقسم واسع من العمال والأسر الكادحة التي تعيش ضغوطاً متزايدة تهدد كرامتها واستقرارها، وفي ظل هذا الواقع، يزداد استغلال العمال، وتتمدد مظاهر الفقر، وتتسع الهوة بين الخطابات الرسمية المليئة بالوعود وبين الواقع المرير الذي يعيشه المواطن البسيط.

إن ما نشهده اليوم هو نتيجة حتمية لسياسات اقتصادية غير عادلة، تعتمد الليبرالية المفرطة، وتحرير الأسعار على حساب قوت الناس، وتترك السوق فريسة لجشع التجار وكبار المستثمرين، فيما تبقى منظومة الحماية الاجتماعية ضعيفة وغير قادرة على وقف نزيف الفقر، فالحديث الإعلامي الرسمي عن تحسين الأجور لا ينعكس على الواقع، ويغيب تماماً عن المشهد نضال جماعي قوي منظم يفرض حقوق العمال ويطالب بزيادة حقيقية وملموسة للأجور.

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية الدور النقابي والحركة العمالية في فلسطين، فهي الخط الأمامي في مواجهة هذه الأزمة، وإن نجاح النضال العمالي يتطلب تجاوز حالة الضعف والانقسام، وتوحيد الجهود لخلق ضغط شعبي وسياسي حقيقي يفرض على الحكومة وأرباب العمل احترام الحد الأدني لمتطلبات الحياة الكريمة، ولا يمكن أن يكون دور النقابات مجرد وسيط أو مراقب، بل يجب أن يكون فاعلاً وقائداً للنضال من أجل العدالة الاجتماعية، والعمل اللائق، والحماية الاقتصادية للعامل الفلسطيني.

الأجور ليست مجرد أرقام على الورق، بل هي شريان حياة يربط بين الإنسان وكرامته، ومدى قدرته على الصمود في وجه التحديات التي تعصف بفلسطين وشعبها، فإنها أيضاً مقياس لنجاح أو فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وركيزة أساسية لاستقرار المجتمع الفلسطيني وتعزيز وحدته.

لذلك، يدعو هذا العدد من مجلة "نضال العمال" إلى تصعيد النضال من أجل أجور عادلة ومعيشية حقيقية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار السلع والخدمات، وتدعم كرامة العامل وحقوقه، وبدون ذلك، تبقى صورة الاستقلال الاقتصادي والوطن الحر حلماً بعيد المنال.

على الحركة العمالية أن تأخذ زمام المبادرة، وأن تحشد قواها عبر بناء تحالفات وطنية واجتماعية واسعة، لتحويل مطالب الأجور والعدالة الاجتماعية إلى قضية مركزية في الساحة الفلسطينية، لا تحتمل التأجيل أو المهادنة.

إنها لحظة الحقيقة التي يختبر فيها صدق الالتزام بحقوق الإنسان وكرامته في فلسطين، ولن تكون هناك حياة كريمة بدون أجر عادل.

هل يكون المجلس الوطني نقطة انطلاق لإعادة الاعتبار للحركة النقابية في صياغة السياسات الوطنية؟

بقلم: عائشة حموضة

يمر الشعب الفلسطيني اليوم بمرحلة فارقة، تتقاطع فيها التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسط واقع الاحتلال الذي يفرض سياسات قمعية متصاعدة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، ففي غزة، ما زالت جراح الإبادة الجماعية والنكبة المستمرة تنزف، حيث طالت آلة التدمير البشر والحجر ومحو البنية التحتية بالكامل، وفي الضفة الغربية، يتسع الاستيطان وتتسارع وتيرة العنف اليومي، في سياق خطة مدروسة لإضعاف صمود الفلسطيني على أرضه وتجريده من مقومات الحياة.

هذا الواقع يضرب بعمق الفئات الهشة من العمال والمزارعين والنساء والشباب، مهدداً بانهيار منظومة الأمن الغذائي في الضفة الغربية، تماماً كما انهارت في قطاع غزة، كما أن الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذا المشهد لا تقتصر على الحاضر فقط، بل تمتد لتقويض أي فرصة مستقبلية لبناء دولة فلسطينية قائمة على أسس حقيقية، فالحديث عن دولة دون ركائز اقتصادية متينة أو أعمدة إنتاجية واجتماعية راسخة، ليس إلا مشروعاً فارغاً من مضمونه، لأن الدولة لا يمكن أن تقوم على اقتصاد منهك وبنية تحتية مدمرة.

إن الاحتلال لا يكتفي بمصادرة الأرض أو خنق الاقتصاد، بل ينتهج آليات ممنهجة تستهدف كل تفاصيل حياة الفلسطينيين، من حرية التعبير والتنقل، إلى حقهم في العمل والتعليم والغذاء، ومع انسداد الأفق السياسي، تصبح الحاجة ملحة لصياغة استراتيجية وطنية حقيقية تستثمر الموارد المحلية وتعزز الإنتاج الوطني، بما يضمن الصمود أمام هذه الهجمة الشرسة، كما أن وجود استراتيجية إقليمية أمر لا يقل أهمية، فزعزعة استقرار فلسطين سرعان ما تمتد إلى الإقليم، لأن المشروع الاحتلالي بطبيعته عابر للحدود.

على الصعيد الدولي، انكشف زيف كثير من المؤسسات التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان، وتراجع دور الهيئات الأممية، لتغدو عاجزة أو متواطئة أمام منظومة القوة التي تتحكم في الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الحقيقة تفرض على الفلسطينيين الاعتماد على أدواتهم الذاتية وتعزيز جبهتهم الداخلية قبل أي رهان خارجي.

وفي قلب هذه المعادلة المعقدة، تقف الحركة النقابية الفلسطينية في مواجهة أخطر لحظة بتاريخها، فالبطالة والفقر يتسعان لحظة بلحظة، والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر تتعرض للتدمير الممنهج، بينما تغيب الخطط الوطنية الشاملة لتحل محلها معالجات عشوائية لا تضمن التنمية ولا الاستدامة، والأدهى من ذلك أن الحركة العمالية أُبعدت إلى هامش الحياة السياسية، وغابت عن معظم اللجان التي ترسم السياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية، رغم أنها تمثل صوت شريحة واسعة وحيوية من المجتمع.

هنا يبرز المجلس الوطني الفلسطيني كاستحقاق مصيري، فهل سيكون منصة لإعادة الاعتبار للحركة النقابية والفئات الشعبية في صناعة القرار، أم مجرد محطة أخرى لتكريس الإقصاء؟

إن إعادة ترتيب المجلس الوطني على أسس ديمقراطية وتشاركية، تضمن تمثيل العمال والنساء والشباب والاتحادات الشعبية، ليست مطلباً تنظيمياً فحسب، بل ضرورة وطنية لضمان أن السياسات التي ترسم تعكس هموم وقضايا الشعب بأكمله، لا فئة دون أخرى.

إن مشاركة الحركة النقابية في صياغة السياسات العامة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، تعني إعادة بناء جسور الثقة بين المواطن ومؤسساته الوطنية، وإحياء المنظومة الديمقراطية الداخلية التي تآكلت بفعل الانقسام والتهميش، فالنقابات ليست مجرد أطر مطلبية، بل هي قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية قادرة على دفع عجلة التنمية وحماية الحقوق، إذا ما أُعيد لها دورها الطبيعي في عملية صنع القرار.

أؤمن أن مستقبل فلسطين لن يتحدد فقط بساحة المواجهة مع الاحتلال، بل أيضاً بقدرتنا على بناء جبهة داخلية موحدة، تنسج توازناً بين العمل السياسي المقاوم، والرؤية الاقتصادية المستقلة، والحماية الاجتماعية الشاملة، والمجلس الوطني، إذا ما أُعيد ترتيبه بشكل ديمقراطي عادل، قد يكون بداية الطريق نحو هذه المعادلة، ونحو استعادة الأمل من قلب الخطر.

النقابات بين الهبوط والصعود

بقلم: نبيل عكام - سوريا

لا يزال الواقع العمالي في البلاد يعيش تحت وطأة التهميش، وضعف بنية النقابات الطبقية، مترافقاً مع تراجع الدور الوظيفي للاتحاد العام لنقابات العمال، الذي من المفترض أن يكون خط الدفاع الأساسي عن حقوق العمال ومطالبهم.

عانت الحركة النقابية - وما زالت - من تراجعٍ كبير في فاعليتها وتأثيرها بين صفوف العمال منذ أكثر من نصف قرن، فقد أُفرغت النقابات من دورها الوظيفي، وتحوّلت إلى بوقٍ من أبواق السلطة السائدة، حتى أصبحت كيانات شكليةً لا تستطيع تمثيل العمال تمثيلاً جدياً، أو حتى مناقشةً التحديات التي تهدد مستقبلهم، أو التأثير في السياسّات العامة المتعلقة بمصالحهم، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية.

من جهتها، تعاملت الحكومات المتعاقبة مع الملف العمالي من زاوية أمنية بحتة، عبر التدخل المباشر في الانتخابات النقابية، وتعيين الكوادر الأكثر ولاءً لها، دونِ أي آفاق أو رؤية استراتيجية تراعي التحولات في واقع العاملين بأجر وحتى في الصناعة الوطنية، وهذا ما عمق هشاشة وضع العمال والصناعة الوطنية بشقيها - العام والخاص - التي أصبحت في خطرِ محدق دون حماية.

وفي داخل كل تنظيم نقابي - بمّا فيه العمالي الخاضع لهذه السلطات - تنمو شريحة من النقابيين لا تنتمي إلى الطبقة العاملة ولا إلى الطبقة الحاكمة، تلعب دوراً يضمن بقاء العمال تحت السيطرة من جهة، ويسهم في تمرير سياسات السلطة بأقل التكاليف من جهة أخرى.

هذه الشريحة النقابية هي نتاج موضوعي لطبيعة الاستغلال؛ فهي تنمو وتتكاثر حين تتخلى المنظمة النقابية عن أدواتها الكفاحية، ويفرُغ النضال من محتواه السياسي، عندها تتحول النقابة إلى ما يشبه الجمعية الخيرية، ويصبح الكادر النقابي أشبه بموظف إداري منه بمناضل.

لقد كانت هذه الشريحة أدواتٍ فعالةً في كسر النضال العمالي، حيث وقفت ضد الإضرابات التي نظمها العمال في منشآت مثل «زنوبيا» وغيرها، وساومت على الحقوق، وروّجت لسياسات الخصخصة تحت ذرائع مثل «التشاركية» أو «قانون الاستثمار» أو «إعادة الهيكلة»، كما ساهمت في تدخل السلطات التنفيذية في شؤون النقابات، وبعد سقوط السلطة السابقة، عاد بعض هؤلاء إلى المشهد بوجوه جديدة ويافطات مختلفة، بينما ظل جوهر مشروعهم كما هو: إخضاع النقابات للسلطة الجديدة، سواءً باسم «المرحلة الانتقالية» أو «الاستقرار».

هذه الشريحة لا تحيا إلا على تناقضات العمال، ولا تزدهر إلا بتراجع الدِيمقراطية النقابية، وظيفتها تتلخص في طمس الخلافات بين العمال وأرباب العمل، وإعادة إنتاج نقابة شكلية تُستدعى عند الحاجة لتهدئة إضراب أو تبرير قرار مجحف.

أما النقابة المناضلة الحقيقية، فلا تتحرك بقرارات مفروضة من الخارج، بل تستمد شرعيتها من قواعدها، لا من رضى السلطة. عليها ألا تخاف من الصراع الطبقي، وأن تعمل على تطهير نفسها من هذه الشريحة المتطفلة، لأن صراعها معها لا يقل أهمية عن صراعها مع أرباب العمل - سواءً كانوا دولةً أو قطاعاً خاصاً.

نحو سياسة صارمة لإصلاح الاقتصاد

بقلم: إبراهيم المشهداني - العراق

ما زال الاقتصاد العراقي يعيش أزمة عميقة وشاملة تمتد جذورها إلى سياسيات ما قبل عقدين من الزمن، وما زالت عملية إصلاح هذه الأزمة تدور حول نفسها، بسبب التخبط في استراتيجيات التنمية التي وصل عددها إلى خمس دون أن تسفر عن نتائج واضحة، تتجلى في انخفاض معدلات التنمية وارتفاع معدلات البطالة وغياب التطور الملموس في قطاعات الصناعة وبقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، ولكن الأزمة اكتسبت ملامح جديدة وتبدلت جوهرياً الشروط التي تحكم نهج التطور في البلاد بسبب التوازنات السياسية الداخلية والخارجية المتجهة بقوة لصالح التطور الرأسمالي بصورته الليبرالية المتوحشة.

فالمشروع الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 حمل في أجنداته مشروع المحتل الأمريكي الخاص الذي يلخص الرؤية الامريكية في إعادة بناء العراق الجديد على أساس الليبرالية الجديدة المعولمة لتنفيذ مشروعه السياسي الاقتصادي، وأوهم الناس أن مجلس الحكم المبني على قاعدة الطائفية الإثنية، هو الذي يضع السياسات واضعا في مقدمة أولوياته تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق المفتوح وتحديد 192 شركة من شركات وزارة الصناعة على لائحة الخصخصة على أساس مبدأ التكييف الهيكلي، وبيعها بأرخص الأثمان، غير أن تحديات كبيرة واجهت تنفيذ هذا الطريق فاتجهت السياسات إلى الاقتصاد الريعي، وبهذا الاتجاه فتحت بوابات الفساد بأوسع نطاق.

إن دواعي الإصلاح الاقتصادي يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف من أو إزالة التشوهات في الهيكل، أو الأداء الاقتصادي، أو لغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي، أو أنه ذلك الإصلاح الذي يحقق أفضل تعبئة للموارد وللفائض الاقتصادي ليوجهها إلى مجالات النشاط الاقتصادي الأكثر فاعلية والأكثر تحقيقاً لمتطلبات الأمن القومي والاجتماعي، غير أن الحكومة أخذت بالرؤية التي اعتمدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي عبارة عن حزمة من السياسات التي تعنى بإدارة الطلب الكلي بحيث يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي التدفقات العادية للموارد الخارجية عبر إجراءات منها تعديل سعر الصرف للدينار العراقي لإزالة التشوهات الناتجة عن المغالاة في تحديده وتقييد الإنفاق الحكومي بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة، وإلغاء سياسة الدعم السعري والقضاء على التشوهات التي تنتاب الأسعار في نظام السوق والتخفيف من قيود التجارة الخارجية والسعي نحو تحريرها، وكل هذه السياسات قادت التحول نحو اقتصاد السوق.

إن مخرجات السياسات الاقتصادية التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة تمثلت باختلال التوازن في الاقتصاد العراقي واقتصاره على اقتصاد الريع النفطي والانخفاض المستمر في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور قطاعاته الاقتصادية السلعية في القطاعين العام والخاص وتصاعد نسبة البطالة التي لا تقل عن 20 في المائة من القادرين على العمل والراغبين فيه، مما أنتج مستوى ما تحت خط الفقر بما لا يقل عن 30 في المائة في الظروف الحالية، وهذه الظاهرة انتجت اتساع نطاق الفساد الإداري والمالي ونشوء طبقات طفيلية اعتاشت على هذا النموذج من الاقتصاد، وأهمل دور الصناعة والزراعة بحيث انخفضت مساهمتها في الناتج المجلي الإجمالي إلى اقل من 5 في المائة، وارتفعت مستويات الأسعار المقترنة بارتفاع معدلات التضخم، وخروج العملة الصعبة المولدة عن طريق الاقتصاد الريعي إلى الخارج عبر قنوات التجارة، يضاف اليها اتساع ظاهرة غسيل الأموال واتساع نطاق الفقر وتردي السلوك الاجتماعي وخاصة في أوساط الشباب، وإن الإصلاح الاقتصادي يجب أن ينصب في إعادة التوازن إلى الاقتصاد العراقي وتخليصه من طابعه الريعي وتفعيل القطاعات السلعية الانتاجية وحمايتها من منافسة السلع الرديئة المستوردة، ودعم كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المختلط والتعاوني وتأهيل المصانع وشركات التمويل الذاتي والاهتمام بقواها الانتاجية والتكامل بين الزراعة والصناعة على طريق دعم الصناعة التحويلية والتنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية كجزء من استراتيجية تنموية مستدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية مع كافة دول العالم على أساس تكافؤ الفرص في التعاملات التجارية وتفعيل قوانين حماية المنتجات العراقية وحماية المستهلك ومنع الاحتكار وتشريع قانون العمل والضمان الاجتماعي.

الجوع وقهر العمال في غزة: مأساة مستمرة تحت الحصار

بقلم: عامر عبد الله

في غزة، حيث يعيش أكثر من مليوني فلسطيني في حالة حصار مستمر منذ أكثر من عقد ونصف، تتحول أبسط مقومات الحياة إلى كابوس يومي، ويواجه العمال ظروفاً قاسية تحطّم كرامتهم وتعرّض حياتهم للخطر.

الجوع أصبح واقعاً قاتلاً، والبطالة هي القاعدة، حيث تفاقمت معاناة العمال بفعل الحصار الإسرائيلي الذي يقيّد حركة الأفراد والبضائع، ويقتل فرص العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، فآلاف العمال الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للاقتصاد المحلي أصبحوا بلا عمل، بلا دخل، وبلا أفق يلوح في الأفق.

في ظل هذه الظروف، لا تقتصر المعاناة على البطالة فقط، بل تتعداها إلى انعدام الحماية الاجتماعية، والافتقار إلى أبسط معايير السلامة المهنية، وتفشي الفقر الذي يضرب بعمق في العائلات الفلسطينية، فالأطفال والأسر كلها تدفع ثمن هذا القهر، ويزداد الجوع حدة في كل يوم يمر.

الحركة النقابية في غزة تدعو المجتمع الدولي وكل الجهات المختصة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لكسر الحصار، وتأمين فرص العمل اللائقة للعمال، وضمان حقهم في حياة كريمة، وإن استمرار هذا الواقع لا يعني فقط انتهاكاً لحقوق الإنسان، بل تهديداً وجودياً لشعب بأكمله.

إن كرامة العمال في غزة هي كرامة الوطن، ولا يمكن لأي حصار أو قهر أن يقضي على إرادتهم الصامدة، ونؤكد أن معركة النضال من أجل العيش والعمل والكرامة مستمرة، ولن تتوقف حتى تتحرر الأرض والإنسان معاً.

عمال فلسطين: لن نرضى بالذل.. الكرامة تبدأ بالعمل والحق

بقلم: موفق دراغمة

إلى كل عامل فلسطيني، إلى كل يدٍ تعبت من الكدّ وأُقفلت أمامها أبواب العمل، وإلى كل عائلة فلسطينية تعيش وجع البطالة والحصار، نقول: لقد حان الوقت لرفعٍ الصوت، لرفض الذل والحرمان، والمطالبة بحياة كريمة تحفظ الحقوق وتكرم عرق الجبين.

اليوم، يواجه عمال فلسطين تحديات كبيرة على أكثر من جبهة، فسياسات الاحتلال القمعية تتواصل بإغلاق المعابر، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم، والسيطرة على الأسواق التي تقيد حرية الحركة والاقتصاد الوطني، وهذا الواقع يضاعف من أعباء العمال ويزيد من معاناتهم اليومية.

في ظل هذه الظروف الصعبة، تزداد الحاجة إلى برامج تشغيل فعالة وحماية اجتماعية شاملة تكفل للعمال وأسرهم حقهم في حياة كريمة، وتدعم صمودهم وتمكينهم في مواجهة أزمات البطالة والفقر المتصاعدة.

إن الحركة النقابية الفلسطينية، بمختلف أطيافها وقواها، تؤكد أن زمن الصمت قد انتهى، وأن حقوق العمال ليست منّة تُمنح، بل هي حقٌّ أصيلٌ وكفلته القوانين والمواثيق الدولية، لذلك نطالب بضرورة تفعيل البرامج الوطنية لتشغيل العمال، وتوفير منظومة تأمينات اجتماعية تحميهم من المخاطر، وتعزيز دور النقابات في الدفاع عن حقوقهم والوقوف في وجه الانتهاكات في أماكن العمل.

نؤمن أن العمال هم عماد الوطن، وحجر الزاوية في بناء المستقبل، وكرامتهم تبدأ بالعمل، وحقهم في العيش الكريم هو هدف لا يمكن التراجع عنه مهما اشتدت التحديات، ونحن في خندق النضال، نرفع الصوت عالياً معاً.. حرروا العمل، حرروا العمال، حرروا فلسطين.

تدهور المعيشة وعمالة الأطفال في فلسطين

بقلم: حسن جلايطة

تعيش غالبية الأسر الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة والمناطق المهمشة في الضفة الغربية، تحت وطأة الفقر والبطالة، في ظل أوضاع اقتصادية خانقة فاقمها الحصار والعدوان وتراجع فرص العمل، وتشير تقديرات منظمات العمل والحقوق الإنسانية إلى أن أكثر من 80% من العائلات في غزة، ونسبة عالية في الضفة، بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فيما يعيش قسم كبير من الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر، وهذا الواقع المرير يدفع الكثير من العائلات إلى اتخاذ قرارات قاسية، منها حرمان أبنائهم من التعليم ودفعهم نحو سوق العمل، في مهن شاقة وخطرة على صحتهم ومستقبلهم.

تنامت ظاهرة عمالة الأطفال خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، متأثرة بتداعيات العدوان المتكرر، وإغلاق المعابر، وتراجع القطاع الإنتاجي، إلى جانب غياب سياسات حماية اجتماعية فعالة، وكثير من الأطفال يدفعون للعمل في مهن تتجاوز قدراتهم الجسدية والنفسية: من جمع الخردة والنفايات، إلى الورش الميكانيكية التي يتعرضون فيها لمواد سامة، وصولاً إلى البيع على الأرصفة أو التسول، مما يترك آثاراً سلبية عميقة على نموهم البدني وسلوكهم الاجتماعي.

يزداد الوضع سوءاً مع تراجع جودة التعليم في بعض المناطق، وعدم توفر مدارس كافية أو مهيأة لاستيعاب جميع الأطفال، بالإضافة إلى ضعف الدخل لدى الأسر العاملة في القطاعين العام والخاص، وإغلاق العديد من المنشآت بسبب الحصار أو المنافسة غير العادلة للبضائع المستوردة، وهو ما أدى إلى فقدان آلاف فرص العمل.

إنّ انتشار الفقر بهذا الشكل الواسع، وتزايد عمالة الأطفال، يمثلان إدانة واضحة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتي تعجز عن توفير شبكة أمان للفئات الأكثر هشاشة، فالفقر ليس قدراً محتوماً، بل نتيجة مباشرة لظروف الاحتلال المستمرة، وغياب التخطيط الاقتصادي القادر على استنهاض القطاعات الإنتاجية الوطنية، وخلق فرص عمل تحفظ الكرامة وتحمي الطفولة من الانتهاك.

القضاء على هذه الظاهرة يتطلب إرادة سياسية جادة لتبني برامج حماية اجتماعية شاملة، وتنشيط الاقتصاد الوطني عبر دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وضمان التعليم المجاني والملزم للأطفال، باعتباره حقاً أساسياً وحصناً يحميهم من الاستغلال، فحماية الطفولة في فلسطين ليست ترفاً، بل واجب وطني وأخلاقي، مرتبط بحماية مستقبل الشعب بأسره.

واقع العمال في فلسطين: تحديات العدالة وحقوق العمل

بقلم: جمال هماش

يشكّل العمال العمود الفقري للمجتمع الفلسطيني والركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القطاعات، ورغم هذا الدور الحيوي، يواجه العمال تحديات جسيمة تهدد حقوقهم ومستقبلهم، ما يجعل من الضروري العمل على بناء برامج متكاملة تهدف إلى تحقيق العدالة وحماية حقوقهم في بيئة عمل شديدة التعقيد والصعوبة.

تزداد معاناة العمال بسبب ضعف الحماية القانونية والتطبيق العملي لأنظمة العمل، بفعل محدودية الموارد وتعقيدات الواقع السياسي والاقتصادي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، وهذه الظروف تضعف من قدرة العمال على الحصول على حقوقهم الأساسية، بدءاً من أجور عادلة، مروراً بظروف عمل آمنة، وصولاً إلى التأمينات الاجتماعية التي تحميهم من المخاطر الصحية والاجتماعية.

إلى جانب ذلك، يشكل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب عبئاً إضافياً على سوق العمل، مما يحد من فرص العمال في تحسين شروط عملهم ويرسخ ضعف مستوى معيشتهم. ويزداد الوضع سوءاً نتيجة نقص البرامج التدريبية والتأهيلية التي من شأنها تعزيز مهاراتهم وزيادة دخلهم، ما يجعلهم في حالة هشاشة مستمرة أمام تقلبات الاقتصاد.

لذلك، يتطلب تعزيز حقوق العمال تعاوناً شاملاً بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الحكومية، لوضع سياسات وبرامج شاملة تعزز حماية العمال وتحسّن ظروف عملهم، بالإضافة إلى فتح قنوات حوار فعّالة بين العمال وأرباب العمل، كما يجب إنشاء آليات متابعة ومراقبة تضمن تطبيق القوانين بشكل فعلي، ودعم المؤسسات المختصة لتكون سنداً حقيقياً للعمال في مواجهة التحديات.

إن تحقيق العدالة العمالية ليس مسؤولية فردية، بل هو التزام جماعي ينبع من حاجة المجتمع الفلسطيني لبناء قاعدة قوية ومستقرة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، وبرامج العدالة العمالية هي المفتاح لحماية حقوق العمال، وتعزيز كرامتهم، وخلق بيئة عمل عادلة تليق بتضحياتهم ودورهم المحوري في بناء فلسطين.

في تمثيلية النقابات

بقلم: الناصر بن رمضان - تونس

يولي النقابيون أهمية قصوى للانتخابات في القطاعين العام والخاص، ساعين من وراء ذلك لتمثيل منظوريهم والظفر من خلال ذلك بصلاحيات التفويض، والدفاع عن المكاسب المادية والمعنوية للشغالين، ولا يختلف اثنان أن موضوع التمثيل النقابي عبر الانتخابات المهنية أصبح الشغل الشاغل في حدّ ذاته لطيف واسع من عموم النقابيين، وتتجاوز أهميته أهمية الدعاية للبرامج النقابية، وإنجاح الإضرابات والتظاهرات الجماهيرية، فيما تحتل مسألة الدفاع عن الحريات النقابية والسياسية مرتبة أقل من مرتبة التمثيل الانتخابي والفوز بالمواقع، فأين يكمن سرّ هذا الاهتمام المبالغ فيه حد الولع والهوس بالنجاح في الانتخابات، وهل أنّ الانتخابات هي هدف في حدّ ذاته؟ وهل أن كل الانتخابات هي فعلا ممثلة وديمقراطية حتى تحتل هذه المرتبة المتميزة على حساب بقية القضايا الأكثر أهمية؟ وهل أنّ كل النقابيين يتساوون في النظر لهذه المسائل النقابية؟

في التمثيلية الشكلية

يظل النقابي الكلاسيكي المستند للرؤية الإصلاحية والنفعية الضيقة الأفق يلهث وراء الانتخابات للتموقع في سلّم التمثيل والظفر بمنزلة مخاطب في أجهزة الدولة البرجوازية وتحقيق المكاسب والامتيازات المادية والمعنوية، وهو إذ يظفر بذلك يعمل على تأبيد ذلك الموقع والدفاع عنه بشتى السبل، ويساعد تخصص القيادات النقابية في النشاط المهني الصرف على انتشار هذا السلوك كما يؤدي الأفق المحدود المرتبط بالنضالات الاقتصادية المتناثرة بسهولة كبيرة إلى انتشار ضيق الأفق بين النقابيين، وتتشكل تبعا لهذا السلوك السائد في النقابات شريحة واسعة من المنتفعين بالهدايا والعطايا والتمييز الإيجابي في الارتقاء المهني والأجور والراحات خالصة الأجر والسفر بعنوان الندوات الدولية للتكوين والتعيينات في مراكز مهنية وسياسية مرموقة، شريحة بيروقراطية تنفصل يومياً عن الطبقة العاملة لا اقتصادياً فقط، بل فكرياً وإيديولوجياً تسمّى الأرستقراطية العمالية تسعى لتلطيف الصراع الطبقي وفض النزاعات الشغلية عبر التفاوض السلمي دون اللجوء للإضرابات والمحافظة بالتالي على جوهر النظام الرأسمالي الاستغلالي.

إن البيروقراطية النقابية هي لازمة من لازمات العمل النقابي في النظام الرأسمالي وهي وجه من أوجه احتدام الصراع الطبقي، إذ كلما ازدادت التناقضات الطبقية حدّة واحتداما ونزعت السلطة الحاكمة نحو حسمها بالقوة كلما ازدادت الحاجة لتدخل البيروقراطية لتلطيف هذا الصراع متنكرة للوعود في التمثيل النقابي الذي أخذته على عاتقها والدفاع عن مطالب الشغالين.

في التمثيلية الطبقية

وفي مقابل ذلك، يتميز النقابي الثوري بنظرة تقدمية للمسألة تتناقض جوهريا مع التموقع والوجاهة الاجتماعية وكسب المنافع على حساب طبقته الاجتماعية القادم من صلبها والمتبني لمواقفها، إذ النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة، ليس نضالاً من أجل الامتيازات، بل نضال يجعل من النقابات مراكز مقاومة لتجاوزات رأس المال، كما أن النضال من أجل تحسين ظروف العمل والمقدرة الشرائية ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لبلوغ الهدف الأسمى: القضاء على نظام العمل المأجور بكامله إذ الهدف النهائي لحركة الطبقة العاملة السياسية ليس سوى الاستيلاء على السلطة السياسية لصالحها، ويظل القائد النقابي الطليعي يعمل، لا في المناسبات الانتخابية فحسب، بل باستمرار على نشر الوعي الثوري الجديد والدعاية للأدب العمالي والاشتراكي مقتنعاً تمام الاقتناع أن أجهزة الدولة وهيئاتها التمثيلية غير مقدسة، بل مضللة ومخادعة وطبقية بالأساس، وهي ليست سوى أجهزة قمع إيديولوجي لنشر الوعي الزائف واستدامة الاستغلال الطبقي والاضطهاد الاجتماعي، ومن هنا يعمل هذا الإطار النقابي التقدمي مع جموع أترابه على تقويضها وتجاوزها ثوريا من أجل بناء أجهزة ديمقراطية ممثلة فعلياً وبديلة عنها، ومن هذه الزاوية تكتسي مسألة التمثيل النقابي لديه تكليفاً لا تشريفاً، تكليفاً ينبع من العمل الديمقراطي القاعدي في النقابات ويقع تحت طائلة الرقابة العمالية، بل أكثر من ذلك خاضعا لسحب الثقة عند الاقتضاء.

ومن هنا أيضا تنشأ نظرتان متناقضتان للانتخابات النقابية ولمسألة التمثيلية في هذه الأجهزة الوسيطة، نظرتان مختلفتان جوهريا تتصارعان في الحقل النقابي وتسعيان لكسب الأغلبية حسب الظرفية التي يمرّ بها العمل النقابي وحسب موازين القوى الطبقية المتغيرة، وإذا كانت النظرة الإصلاحية النفعية للتمثيل النقابي هي السائدة اليوم في النقابات عموماً وفي "الاتحاد العام التونسي للشغل" تحديداً، فذلك يعود بالأساس للدور التخريبي الذي اضطلعت به البيروقراطية النقابية في تونس طوال العقود المنصرمة وصولاً إلى الأزمة الحالية، حتى أنها أصبحت مرجعاً للبيروقراطيات النقابية في الوطن العربي في الاستحواذ المطلق على المنظمة وديمومة السيطرة عليها عبر التوريث والتناسل والتوليد لتلامذة جدد يجددون خطابها ويتماهون مع مطالب الحركة الاجتماعية بانتهازية لالتفاف عليها في أول منعرج من منعرجات الصراع الطبقي عندما تنخفض يقظة الحركة أو تفتر قدرتها على المواجهة جراء استنزاف طاقاتها في المقاومة، ومن أجل احتكار التمثيل النقابي تنزع البيروقراطية النقابية وأعوانها اليوم إلى خوض صراعات شرسة بين شقوقها، صراعات تستعمل فيها كل الأسلحة المتاحة من أجل ربط المنظمة النقابية بعجلة رأس المال وقطع الطريق أمام كل محاولة لاستقلالها عن سلطة البورجوازية.

علاقة التمثيلية بالديمقراطية

إن التمثيل النقابي منظور إليه من زاوية اليسار النقابي المناضل – علاوة على شروطه القانونية المتمثلة في ثلثي المنتسبين للنقابة – هو استبطان للمسألة الديمقراطية في المجتمع، فأن تكون منتصراً ومنحازاً كلياً للطبقة العاملة والشعب يعني بالضرورة أن تدافع عن الديمقراطية العمالية في أوجهها المختلفة بدءاً بشروطها التقنية الجوهرية، مروراً بتبنّي المطالب المهنية والمعنوية الحيوية، إلى توخي أشكال التنظيم الأفقية، فالانتخاب الحر الديمقراطي، فالتمثيل الطبقي في المضمون وصولاً إلى الرقابة والمحاسبة وسحب الثقة، وكل هذه المسائل المتشابكة ببعضها البعض تعكس رؤية النقابي الثوري للدور المحدد للطبقة العاملة في التاريخ، هذا الدور الذي لا يقف عند حدود التمثيل البرجوازي الشكلي، بل يتعداه إلى تمثيل طبقي بامتياز، إذ الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، بل آلية من آليات التمثيل في المؤسسات.

إن الإطار النقابي اليساري والديمقراطي لا يتوانى لحظة واحدة عن الدفاع كأشرس ما يكون عن القانون الانتخابي البرجوازي وفرض احترام إجراءاته التقنية التي تقفز عليها البيروقراطية وتنتهكها يومياً في المؤتمرات المعدة سلفاً والمعلومة النتائج، هذه المؤتمرات النقابية التي تعدها وتشرف عليها البيروقراطية النقابية هي نتيجة مسارات طويلة مركبة من الانتهاكات والتعديات على القانون الذي وضعته بنفسها بدءاً بالنظام الداخلي الذي يؤطر هذه العملية مرورا بحركة النقل الدورية والاستثنائية وما ينجر عنها من إجراءات إدارية فتسجيل القائمات الانتخابية والتلاعب بأسمائها أثناء التحيين وعند استشعار الخطر فتواريخ المؤتمرات فاقتسام النيابات وتوزيعها على النواب وصولاً إلى يوم الاقتراع حيث التأثير على الناخبين والكيل بمكيالين لتزوير النتائج، ممّا يفرغ العملية الانتخابية من محتواها ومضمونها التمثيلي.

إن الانتخابات بالمفهوم البرجوازي وتحديداً لدى البيروقراطية النقابية وتوابعها من الإطارات الانتهازية اللاهثة وراء التموقع لا تعدو أن تكون مجرد تصيّد لأصوات الناخبين المؤطرين والمسيجين بالقوانين الفوقية للمنظمة، وهي غاية وهدف في حدّ ذاته، ثم هي عملية شكلية مفرغة من كل محتوى ومضمون عمالي هدفها الوحيد إحكام القبضة على الجهاز التمثيلي المتهرّم من أجل استدامة السلم الاجتماعية والوفاق الطبقي، في حين تظل آلية التمثيل هذه لدى القيادات النقابية الديمقراطية والثورية سلاحاً قوياً ذو مضمون طبقي لا يقف عند الدور المهني التريديونيوني الموكول له، بل يفتح على المجتمع المدني والسياسي، ويخلق التكامل بين الحزبي والنقابي ويرسم آفاقاً لتحرير العمال وانتصار قضيتهم السياسية الكبرى وتمكينهم من مسك مصيرهم بأيديهم من خلال إدارة مؤسساتهم بكل حرية وديمقراطية مباشرة.

غزة تحترق... والأطفال يموتون جوعاً وتحت القصف.. أوقفوا حرب الإبادة الآن، قبل أن تتحول إلى وصمة عار أبدية على جبين الإنسانية.
الدم في غزة ليس ماءً... ومن يصمت شريك في الجريمة.

اتحاد نضال العمال الفلسطيني:
الأزمة المعيشية على شفير الانفجار والحصار الإسرائيلي يفاقم معاناة العمال

رام الله – في ظل المشهد الاقتصادي القاتم الذي يخيّم على فلسطين، ومع استمرار السياسات الاحتلالية الخانقة التي تستهدف الإنسان الفلسطيني في لقمة عيشه وحقه في العمل، حذّر اتحاد نضال العمال الفلسطيني من أن الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة تسير نحو مستويات غير مسبوقة من التدهور، ما ينذر بكارثة اجتماعية واقتصادية شاملة.

وأشار الاتحاد في بيانه إلى أن نسب البطالة والفقر في صفوف العمال، وخاصة في قطاع غزة الذي يرزح تحت حصار إسرائيلي مستمر منذ أكثر من 18 عاماً، وصلت إلى مستويات خطيرة، وسط غياب أي أفق اقتصادي حقيقي، وانعدام فرص العمل، وارتفاع الأسعار، وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين.

وأوضح الاتحاد أن حرمان عشرات آلاف العمال الفلسطينيين من العمل داخل أراضي 48، بفعل الإجراءات الإسرائيلية التعسفية وإغلاق المعابر، هو انتهاك صارخ للحقوق الاقتصادية والإنسانية، ويمثل أحد أوجه الحرب الاقتصادية الممنهجة التي يشنها الاحتلال بهدف ضرب صمود شعبنا، وتجريد العمال من مصدر رزقهم، وإفقارهم قسراً لإضعاف قدرتهم على البقاء في أرضهم.

وأكد الاتحاد أن المسؤولية الوطنية تقتضي من الحكومة الفلسطينية، بكامل أجهزتها ومؤسساتها، المبادرة إلى إعداد وتنفيذ خطة طوارئ اقتصادية واجتماعية عاجلة، تركز على:

1-إيجاد بدائل تشغيل واقعية في القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية.

2-إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة مدعومة حكومياً لخلق فرص عمل.

3-تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية والتأمينات للعمال والعاطلين عن العمل.

4-وضع سياسات ضريبية عادلة تخفف العبء عن الفئات محدودة الدخل.

كما دعا الاتحاد المجتمع الدولي ومنظمة العمل الدولية وسائر المؤسسات الأممية، إلى تحمّل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية في الضغط على الاحتلال لوقف سياساته الاقتصادية القمعية، وفتح المعابر أمام حركة العمال، وضمان حقهم في العمل بحرية وكرامة وفق المواثيق الدولية.

وفي السياق ذاته، شدد الاتحاد على ضرورة إطلاق حوار وطني اقتصادي واجتماعي شامل يضم النقابات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية، من أجل صياغة سياسات تنموية بديلة قائمة على العدالة الاجتماعية، والاقتصاد المنتج، والاكتفاء الذاتي، وتقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

واختتم الاتحاد بيانه بالتأكيد على أن قضية العمال هي قضية وطنية بامتياز، وأن الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم ليس مطلباً معيشياً فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الوطني، وأن العدالة الاجتماعية شرط أساسي لتحقيق الحرية والاستقلال.

عاطف حسونة السويركي..
القائد العمالي الذي لم يساوم على حقوق العمال

في سجل الحركة النقابية الفلسطينية، تسطع أسماء القادة الذين جعلوا من الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة رسالة حياة وموقفاً مبدئياً لا يقبل المساومة، ومن بين هؤلاء القادة يبرز اسم الرفيق القائد العمالي والنقابي الراحل عاطف حسونة السويركي، عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وسكرتير "كتلة نضال العمال" سابقاً في قطاع غزة، وعضو الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين منذ المؤتمر التاسع للاتحاد.

كان الرفيق السويركي نموذجاً للنقابي الملتزم، الذي جمع بين الانتماء الوطني العميق والعمل الميداني الدؤوب، وبين النضال النقابي الصلب والرؤية الواضحة لحقوق ومصالح العمال، ولم يكن موقعه القيادي في الحركة العمالية مجرد صفة تنظيمية، بل كان تجسيداً لدوره الفاعل في ميادين العمل النقابي، وفي ساحات المواجهة الشعبية، خاصة خلال الانتفاضة الفلسطينية، حيث كان حاضراً بين العمال في مواقع عملهم، وفي الشوارع والساحات، مؤمناً بأن قوة الحركة الوطنية تكمن في صلابة الطبقة العاملة ووعيها بدورها التاريخي.

تميّز الرفيق عاطف بإصراره على أن يكون صوت العمال مسموعاً في كل المحافل، محلياً وعربياً ودولياً، حيث عمل بلا كلل على الدفاع عن حقوقهم، سواء في مواجهة سياسات الاحتلال التي تستهدف لقمة عيشهم وكرامتهم، أو في مواجهة أي ظلم أو انتقاص من مكانتهم في المجتمع، وكان يرى أن النقابة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل أداة كفاحية لتحسين شروط العمل، وضمان الحماية الاجتماعية، وبناء الوعي العمالي المنظم.

لقد أسهم الرفيق السويركي في ترسيخ دور "كتلة نضال العمال" كرافعة نضالية داخل الحركة النقابية الفلسطينية، ودعم جهود توحيد صفوف العمال والنقابيين في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جمع بين صلابة الموقف السياسي كقائد وطني، وبين التفاني في العمل اليومي لخدمة العمال وقضاياهم.

رحل عاطف حسونة السويركي، لكن سيرته ستبقى حية في وجدان رفاقه وعمال فلسطين، كعنوان للإخلاص والمبدئية، وللنقابي الذي عاش من أجل قضيته ومات مرفوع الرأس، تاركاً إرثاً نضالياً غنياً سيظل مصدر إلهام للأجيال القادمة من النقابيين والعمال.

إنّ الوفاء لذكرى هذا القائد العمالي يكمن في مواصلة الطريق الذي سار عليه: طريق النضال، والعمل الميداني، والدفاع الصلب عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، حتى تتحقق العدالة الاجتماعية والتحرر الوطني.

العمال الفلسطينيون يتحركون من أجل حقوقهم وكرامتهم

بقلم : محمد علوش

يعرف صانعو السياسات التي تقوّض حقوق ومصالح شعبنا، والطبقة العاملة الفلسطينية على وجه الخصوص، أن العدو الحقيقي الذي يهدد مصالحهم هو هذه الطبقة نفسها، التي تمتلك القوة الأكبر للتصدي للسياسات الجائرة إذا ما أتيحت لها الفرصة ووفرت لها الظروف الملائمة للنضال والتنظيم.

منذ نشوء الحركة العمالية الفلسطينية، وعلى مدى سنوات طويلة من الاحتلال والاضطهاد، بذل أصحاب السلطة وأرباب العمل جهوداً مضنية لتقييد الحركة النقابية وتقليص دورها، مستهدفين تفتيت الوحدة النقابية وإبعادها عن مصالح العمال، من خلال فرض خطاب «التعاون مع الحكومة» على حساب استقلاليتها ونضالها الحقيقي.

لكن تجربة العمال الفلسطينيين قاسية وصعبة، ولم تفلح كل محاولات إضعافها في كسر إرادتها أو إيقاف مطالبها العادلة، فقد سجلت الحركة العمالية الفلسطينية محطات مشرقة من النضال، انتزعت فيها حقوقها عبر إضرابات واعتصامات وتصعيد مستمر، حتى في أصعب الظروف الأمنية والسياسية، ما يؤكد قدرة هذه الطبقة على فرض برامجها وقراراتها باستقلالية تامة وبعيدة عن أي تدخلات خارجية.

واليوم، نشهد حراكاً عمالياً متزايداً، يتصاعد صوته في الشارع الفلسطيني، مع تزايد معدلات التسريح وانهيار الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وخاصة في ظل استمرار الاحتلال وإغلاق العديد من المنشآت، مما أدى إلى فقدان آلاف فرص العمل، وتبرز أهمية أن تجد الحركة العمالية الفلسطينية مخرجاً من المعادلات القديمة التي أنهكتها، وتستعيد نفسها النضالي الجريء، فتكون الصوت القوي المعبّر عن مصالح العمال والفقراء في فلسطين.

لقد وصلت أوضاع الشعب الفلسطيني عامة، والطبقة العاملة خاصة، إلى حد كبير من التردي المعيشي والاقتصادي، مما يخلق حالة من الغضب والتوتر الاجتماعي قد تنفجر في أي لحظة، إذا لم يجد العمال والقوى الوطنية من يوجّه نضالهم نحو العدو الحقيقي، الاحتلال وسياسات الاستغلال والتمييز.

وهذا الدور الوطني الاستراتيجي لا يمكن أن تقوم به إلا قوى نقابية حرة ومستقلة، ملتزمة بقضايا الطبقة العاملة والوطن، وتعمل على بناء هيكل تنظيمي نضالي جديد يكون الضامن لوحدة الشعب الفلسطيني، ولإرادته الحرة في تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

للتواصل مع هيئة تحرير المجلة

+972 59-512-0946 Nedalshbi@windowslive.com